الأمم المتحدة

A/78/PV.19

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثامنة والسبعون

الجلسة العامة **19**

الأربعاء، 18 تشرين الأول/أكتوبر 2023، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس: السيد فرانسيس . . . . . (ترينيداد وتوباغو)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد تامسار (إستونيا).

افتتحت الجلسة الساعة 10/00.

البند 126 من جدول الأعمال

الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين

مذكرة من الأمين العام (A/78/257).

الرئيس بالنيابة (تكلَّم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للقاضية غراسييلا غاتي سانتانا، رئيسة الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين.

القاضية غاتي سانتانا (الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين) (تكلَّمت بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتهنئة سعادة السفير دينيس فرانسيس، سفير ترينيداد وتوباغو، على توليه المسؤوليات الجسيمة لتوجيه الدورة الثامنة والسبعين للجمعية العامة. لقد كان من دواعي سروري أن ألتقي بالرئيس فرانسيس في وقت سابق من هذا الأسبوع، ووجدت رؤيته لهذه الدورة ملهمة للغاية، وخاصة جهوده لتنشيط أهداف التنمية المستدامة.

كما سأشرح، فإن الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، التي أعتز كثيرا برئاستها، تُحدِّد حاليا رؤيتها للمستقبل وتعيد تركيز اهتمامها فيما يتعلق بالمهام الموكلة إليها. واليوم، عندما يتعرض القانون الدولي كما نعرفه للتهديد في أنحاء العالم، وعندما يكون من المهم أكثر من أي وقت مضى إثبات قدرة مؤسسات العدالة على النجاح، يسرني أن أبلغكم بأن الآلية قد وصلت إلى منعطف حرج في عمرها. فللمرة الأولى منذ أن أصبحت جاهزة للعمل – بل وللمرة الأولى منذ أن بدأت إجراءات المحاكمة الأولى في المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا – لم يعد لدينا محاكمات أو طعون استئناف جارية فيما يتعلق بالجرائم الأساسية المُبيَّنة في نظاميهما الأساسيين والمدرجة في النظام الأساسي للآلية. فقد أدى العمل الشاق والتصميم على مدى الشهور الإثني عشر الماضية إلى ذلك الإنجاز الكبير.

بصدور حكم الاستئناف في 31 أيار/مايو في قضية المدعي العام ضد يوفيكا ستانيشيتش وفرانكو سيماتوفيتش، اختتمت الآلية قضيتها الأخيرة المتعلقة بالجرائم الأساسية والموروثة من المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وقد حققت الآلية ذلك الإنجاز

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

بعد 30 عاما تقريبا من إنشاء مجلس الأمن للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة – وهو قرار من شأنه أن يُغيِّر بشكل دائم مشهد القانون الدولي ويبث الحياة في مفهوم المساءلة. وبعد ذلك بوقت قصير، في 1 تموز/يوليه، احتفلت الآلية بمرور عقد من العمليات في فرعها في لاهاي.

ووقَعت أيضاً أحداث حاسمة في القضية المنبثقة عن المحكمة الجنائية الدولية لرواندا ضد فيليسيان كابوغا. ففي 7 آب/أغسطس أكدت دائرة الاستئناف أن السيد كابوغا غير لائق للمثول أمام المحكمة ومن المستبعد جدا أن يستعيد لياقته. بالإضافة إلى ذلك، رفضت المحكمة قرار الدائرة الابتدائية باعتماد إجراء بديل للاستنتاج، باعتباره خطأ قانونيا. وأعادت دائرة الاستئناف المسألة إلى الدائرة الابتدائية، التي أوقفت في 8 أيلول/سبتمبر الإجراءات النهائية إلى أجل غير مسمى وأبقت مسألة الإفراج المؤقت عن السيد كابوغا قيد نظرها. وفي تطور منفصل، تقرر أن السيد كابوغا ليس فقيرا وأنه قادر على تمويل دفاعه بالكامل.

وقد أدَّى قرار دائرة الاستئناف المؤرخ 7 آب/أغسطس إلى جعل الآلية في وضْع هيئة حقيقية لتصريف الأعمال المتبقية، وبوسعي أن أؤكد للجمعية أن أثر ذلك لم يغب عن أحدٍ منا. لقد كنا نتطلع منذ وقت طويل إلى أن نصبح المؤسسة التي صمَّمها مجلس الأمن في الأصل، ومن خلال تفانيهم، مكَّننا قضاتنا وموظفونا من الوصول أخيرا إلى تلك النقطة. وبعدم وجود محاكمات أو طعون أخرى تتعلق بالجرائم الأساسية، حان الوقت للتفكير والقيام بالأشياء بشكل مختلف. ونتيجة لذلك، تحول اهتمامنا من الإجراءات داخل المحكمة إلى المهام المتبقية الأطول أجلا التي أوكلها إلينا المجلس في عام 2010، عندما كلفنا أيضا – وهو ما يجدر ذكره – بأن نتولى عبء القضايا المتبقية لمحكمتين عاملتين.

إننا ندرك ونشدد على أن اختتام النشاط داخل المحكمة لا يعني أننا ننهي أعمالنا. فلا يزال أمامنا في الواقع الكثير من العمل الذي يتعين القيام به، وستواصل الآلية الاضطلاع بالمهام الموكلة إليها إلى أن يقرر مجلس الأمن خلاف ذلك. وتشمل تلك المهام الإشراف على إنفاذ الأحكام، وتعقب الهاربين المتبقين من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، والاستجابة لطلبات المساعدة الوطنية، على سبيل المثال لا الحصر. ومع ذلك، نحن نعلم أنه مع تغير الظروف يجب أن نتغير معها. وفي هذا الصدد، لن يكون تقليص الحجم وحده كافيا. يجب أن نذهب إلى أبعد من ذلك ونبدأ في إعادة تعريف الطريقة التي نعمل بها.

ولكي أعبر بشكل أفضل عن واقعنا الحالي، رأيت أنه من الضروري إعادة تقويم الأهداف الرئيسية لرئاستي. ويسرني أن أعلن اليوم الأولويات الجديدة التالية.

تتمثل الأولوية الأولى في تزويد مجلس الأمن بإطار للعمليات لإنجاز المهام خلال المرحلة الجديدة المتبقية للآلية. وهذا يدل على التزامي بالاستجابة الشاملة للقرار 2637 (2022)، الذي يطلب فيه مجلس الأمن من الآلية أن تقدم توقعات واضحة ومُركَّزة للجداول الزمنية لإنجاز جميع الأنشطة، وأن تقدم لأول مرة خيارات لنقل أنشطتها المتبقية في الوقت المناسب. وسيشمل إطار العمليات هذا قيامنا بوضع خطة للقوة العاملة تقوم على السيناريوهات وتنبثق من توصية سابقة من مكتب خدمات الرقابة الداخلية.

ولذلك ترتبط أولويتي الأولى ارتباطا جوهريا بأنشطة التخطيط المستقبلية للآلية، والتي استمرت على قدم وساق منذ تقديم تقريرنا السنوي (انظر A/78/257) إلى الجمعية العامة. وفي تموز/يوليه، اختتم الفريق المعني بالمهام القضائية، الذي يضم تسعة قضاة من الآلية، تقريره عن طبيعة مهامنا القضائية المتبقية ومدتها وإمكانية نقلها، فضلا عن مستقبل قائمة القضاة. وكانت تلك الوثيقة مفيدة في توفير المعلومات للتخطيط القائم على السيناريوهات الذي يجري تنسيقه داخليا في الآلية.

وكجزء من تلك الأولوية، أوجه اهتمامي أيضا إلى المجالات التي يمكن فيها إعادة هيكلة الملفات واستيعاب أقسام أخرى في الآلية بعض المهام من أجل تفادي ازدواجية الجهود وتحقيق قدر أكبر من الكفاءة.

ومن الأمثلة على ذلك إنفاذ الأحكام، ولكن أي إعادة هيكلة من هذا القبيل ستُدرَس بالطبع دراسةً متأنيةً في ضوء إطارنا القانوني.

وأولويتي الثانية هي تعزيز القيادة الفعالة والحوكمة الرشيدة في أداء المهام الموكلة والأنشطة المتبقية. وتُسلِّم هذه الأولوية بأنه مع زيادة تقليص حجم الآلية يجب على من يشغلون مناصب عليا وقيادية أن يتوخوا اليقظة في مسؤولياتهم عن الإدارة بشفافية وكفاءة وخضوع للمساءلة. وبعبارة أخرى بسيطة، يجب أن نقود بإنصاف وبحسن نية، وينبغي استخدام مواردنا المتضائلة بأفضل طريقة وأكثرها إنتاجية. ومن المؤكد أنه ليس من السهل توجيه منظمة يجري تقليص حجمها، والإبقاء على الإنتاجية مرتفعة عندما تكون الروح المعنوية منخفضة، والتوفيق بين التجاذبات بين قيود الميزانية ورغبتنا في مواصلة تحقيق النتائج.

وإلى جانب جهودي الخاصة، سأعتمد بالتالي على الإدارة للمساعدة على ضمان أن تظل الآلية عاملة وناجحة. ونحن مدينون بذلك للمجتمع الدولي الذي أنشأنا، ولموظفينا الذين يعملون بجد ويتأثرون مباشرة بتقليص الحجم والتناقص الطبيعي للموظفين، وللمجتمعات المتضررة وأصحاب المصلحة الآخرين الذين يعولون على الآلية لمواصلة تنفيذ الأنشطة الموكلة إليها.

وفي هذا السياق، ستؤدي عمليات الاستعراض والتقييم والمراجعة الدورية التي تمر بها الآلية دورا حاسما في ضمان استمرار مساءلتنا، فضلا عن استجابتنا للتغيير. وفي الوقت الحاضر، نشارك بنشاط مع مكتب خدمات الرقابة الداخلية، الذي يقوم بتقييم أساليب الآلية وعملها. وسيسهم هذا التقييم في استعراضنا الخامس الذي يجريه مجلس الأمن كل سنتين، والذي سيجرى في النصف الأول من عام 2024. ومع ذلك، ينبغي عدم اعتبار هذه العمليات الإنجاز الوحيد لأدائنا. وهناك حاجة إلى خطة للمستقبل، إلى جانب قيادة قوية لإحداث تغيير على التشغيل.

والأولوية الجديدة الثالثة هي مواصلة توطيد إرث المحكمتين المخصصتين والآلية والعمل عن كثب مع جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين. والآن بعد أن ركَّزنا في المقام الأول على المهام المتبقية الطويلة الأجل بدلا من الإجراءات داخل المحكمة، فإن توطيد إرث المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا والآلية أصبح أكثر أهمية من ذي قبل. ففي نهاية المطاف، الإرث وحده – الأحكام التاريخية وشهادات آلاف الشهود الشجعان وجميع السجلات الأخرى التي توثق رحلة العدالة المذهلة تلك – هو الذي سيكون موجودا في المستقبل البعيد، بعد وقت طويل من رحيلنا.

وفي هذا الصدد، ستواصل الآلية دعم الولايات القضائية الوطنية في يوغوسلافيا السابقة ورواندا بالاستجابة لطلبات المساعدة، وذلك ضمن أنشطة أخرى. وبقيام الآلية بذلك فإنها تنقل أساسا زمام الأمور إلى المدعين العامين والهيئات القضائية المحلية. ومن الآن فصاعدا سيكونون هم وحدهم مسؤولين عن محاكمة الجناة المزعومين مرتكبي الجرائم التي وقعت خلال نزاعات البلقان في تسعينيات القرن العشرين والإبادة الجماعية عام 1994 ضد التوتسي في رواندا.

والعنصر الرئيسي الآخر هو التأكد من أن سجلاتنا القضائية العامة متاحة قدر الإمكان، ليس من خلال موقع الآلية على شبكة الإنترنت وقواعد البيانات العامة فحسب، بل أيضا من خلال إنشاء مراكز للإعلام، وفقا لقرار مجلس الأمن 1966 (2010). وقد تم افتتاح أحد هذه المراكز في سراييفو في عام 2018، ونأمل أن يتم إنشاء مركز ثان في زغرب في المستقبل القريب. إن نشر المعلومات بهذه الطريقة يتيح للآخرين فهم الأحكام وعملنا المستمر، ويلعب دورا حيويا في مكافحة إنكار الإبادة الجماعية والظواهر المثيرة للانقسام ذات الصلة.

وتظل الآلية ملتزمة بالتعاون مع أصحاب المصلحة الرئيسيين من أجل تحقيق تلك الأهداف وغيرها. وبالإضافة إلى الدول الأعضاء وهيئات الأمم المتحدة التي نحن مسؤولون أمامها، سنواصل العمل عن كثب مع مؤيدينا المخلصين الذين يعززون عزيمتنا كل يوم. وأُشير هنا إلى الدول المعنية بإنفاذ أحكامنا والدول المضيفة لنا، ومجتمعاتنا المحلية المتضررة وسلطاتنا الوطنية، ومكتب الشؤون القانونية، والاتحاد الأوروبي، وهيئات الرصد المستقلة، مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر، من بين جهات أخرى.

بطبيعة الحال، لا يتدفق التعاون في اتجاه واحد فقط. وكما قلتُ في مناسبات سابقة، تعتمد الآلية اعتمادا كبيرا على الدعم الذي تقدمه الدول الأعضاء وغيرها فيما يتعلق بمختلف المهام، ونحن ممتنون امتنانا كبيرا للمساعدة التي نتلقاها. بيد أن هناك حاجة ملحة إلى مزيد من التعاون في عدد من المجالات.

كما تعلم الجمعية العامة، فإن إحدى هذه الحالات هي حالة الأفراد الذين تمت تبرئتهم أو الإفراج عنهم ونُقِلوا إلى جمهورية النيجر قبل أكثر من 22 شهرا، ولكن ما زالوا رهن الإقامة الجبرية بحكم الأمر الواقع بعد خرق النيجر لاتفاقها مع الأمم المتحدة. وهذا المأزق، الذي لم يكن من صنع الآلية، قد تفاقم بسبب الأزمة السياسية الأخيرة في البلد ولا يزال يؤثر تأثيرا ضارا على حقوق الأشخاص الذين تم نقلهم. وفي الوقت نفسه، فإن هذا المأزق لا يثقل كاهل الآلية فحسب، بل يثقل أيضا كاهل الأمم المتحدة على نطاق أوسع.

أما المجال الآخر، الذي ذُكِر في هذه القاعة في مناسبات عديدة، فيتعلق بإلقاء القبض على المتهمين وتسليمهم في قضية انتهاك حرمة المحكمة المرفوعة ضد بيتار يوبيتش وفجيريكا راديتا. فعلى الرغم من إحالة جمهورية صربيا ثلاث مرات إلى مجلس الأمن لعدم تعاونها مع الآلية، أو مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة في تلك الحالة، لا تزال أوامر الاعتقال معلقة.

كما أننا بحاجة ماسة إلى مزيد من المساعدة في إنفاذ الأحكام. لقد شهدنا في السنوات الأخيرة عددا متزايدا من الأشخاص المدانين الذين تعيدهم إلى وحدة الاحتجاز التابعة للأمم المتحدة في لاهاي دول لم تعد قادرة على مواصلة إنفاذ الأحكام بسبب عوائق قانونية أو عوائق أخرى داخل ولاياتها القضائية المحلية. ونتيجةً لذلك، تحولت في بعض الحالات مسؤولياتنا في مجال الإنفاذ إلى مشاكل مرتبطة بالاحتجاز الطويل الأجل. ومرة أخرى أشجع بقوة الدول الأخرى على المبادرة والتطوع لدعم الآلية في هذه المهمة الحاسمة.

تكشف تلك الأمثلة عن التحديات الكبيرة التي يمكن أن تنشأ عقب اكتمال الإجراءات الرئيسية داخل المحكمة. وهي تتعلق بأنشطة الآلية الأطول أجلا والمستمرة، التي وإن كانت أقل وضوحا إلا أنها لا تقل أهمية وتعزز في الواقع دورة العدالة الكاملة. فلنوحِّد جهودنا لكي تمضي هذه الدورة بطريقة منصفة وفعالة.

وكما أظهرت العقود الثلاثة الماضية، عندما نعمل معا يمكننا أن نفي بوعد العدالة بما يتجاوز بكثير أي توقعات لما يمكن أن تحققه المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا والآلية نفسها. ويقع الآن على عاتقنا جميعا أن نكفل للآلية القدرة على المضي قدما نحو الفصل الأخير من هذه المهمة التاريخية وتأمين التركات الثمينة للمؤسسات الثلاث جميعها لما فيه منفعة الأجيال القادمة.

السيد شفالغر (نيوزيلندا) (تكلَّم بالإنكليزية): يشرفني اليوم أن أتكلم بالنيابة عن كندا وأستراليا، وبلدي، نيوزيلندا.

تؤكد مجموعة بلدان كندا وأستراليا ونيوزيلندا من جديد على دعمها القوي للعمل المهم الذي تقوم به الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، والتي تحمي وتتابع تركة المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

لقد كانت الآلية والأعمال السابقة للمحكمتين مفيدة في مكافحة الإفلات من العقاب فيما يتعلق ببعض أخطر الجرائم الدولية، ومحاسبة الجناة، وإنصاف الضحايا، والإسهام في السلام المستدام. ومع استمرار العنف الجماعي الفظيع، تُذكِّرنا المحكمتان والآلية بأن المجتمع الدولي يمكن أن يتصدى للجرائم المرتكبة في حالات النزاع المعقدة. لقد شكلت معاً تطور القانون الدولي الجنائي وجسَّدت الكيفية التي يمكن بها استخدام المؤسسات القائمة على القواعد لتحقيق المساءلة.

ونود أن نغتنم هذه الفرصة لتأبين القاضية إليزابيث إيباندا – ناهاميا والإشادة بخدماتها وإسهاماتها الممتازة في عمل الآلية، والإشادة على نطاق أوسع بالجهود المبذولة من أجل العدالة الجنائية الدولية. ونرحب بتعيين القاضية ليديا موغامبي في أيار/مايو لتخدم الفترة المتبقية من ولاية القاضية إيباندا – نهاميا.

ونشكر الرئيسة غاتي سانتانا على إحاطتها اليوم بشأن العمل الجاري الذي تقوم به الآلية لمقاضاة الجناة مرتكبي الفظائع التي وقعت في رواندا ويوغوسلافيا السابقة. ونعرب عن تقديرنا بصفة خاصة لعملها بشأن التخطيط للأنشطة المستقبلية للآلية.

ونهنئ الآلية على التقدم الكبير المحرز في تنفيذ ولايتها بنجاح، على النحو المفصل في تقريرها السنوي (انظر A/78/257).

إن إصدار حكم الاستئناف في قضية ستانيشيتش وسيماتوفيتش يمثل إنجازا بارزا للآلية. ونُقدِّر جهود القضاة والموظفين المعنيين بتلك القضية. وبوصفها القضية الأخيرة المتعلقة بالجرائم الفظيعة الموروثة عن المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة فإن إصدار حكم الاستئناف يختتم العمل المهم لتلك المحكمة الذي بدأ قبل أكثر من ثلاثة عقود.

إن إنجاز الولاية الأساسية للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة يدل على أنه يمكن تحقيق العدالة والمساءلة بالتزام المجتمع الدولي الدائم والثابت بتحقيق المساءلة مهما طال الوقت. ونُؤكِّد من جديد، كما قلنا في بيانات سابقة بشأن هذا البند، أن المساءلة تؤدي دورا أساسيا في الحفاظ على السلام.

ونغتنم هذه الفرصة لنشيد ونثّني على الجهود المخلصة التي بذلها الذين أسهموا في الإنجازات البارزة للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة على مدى تلك السنوات الثلاثين، والذين أسهم عملهم إسهاما كبيرا في تحقيق العدالة ومكافحة الإفلات من العقاب. ونُذكِّر بولاية الآلية المتمثلة في مواصلة الإشراف على إنفاذ الأحكام، وفقا للمادة 25 (2) من النظام الأساسي.

ونحيط علما بقرار دائرة الاستئناف في قضية المدعي العام ضد فيليسيان كابوغا الذي اتهمته المحكمة الجنائية الدولية لرواندا بأنه أحد المدبرين المزعومين للإبادة الجماعية في رواندا، وهو القرار القاضي بوقف الإجراءات إلى أجل غير مسمى في ضوء القرار بأن السيد كابوغا غير لائق للمحاكمة. إننا نقف إلى جانب الضحايا والناجين وأسرهم. ونشعر بخيبة الأمل لتعذُّر استكمال إجراءات هذه المحاكمة. ومع ذلك فإننا نقدر الحرص الذي توليه دائرة الاستئناف لتحقيق التوازن بين مصالح المجتمع الدولي في مقاضاة المتهمين بارتكاب جرائم دولية خطيرة وأهمية تحقيق ذلك بما يتفق مع الحق الأساسي في محاكمة عادلة واحترام أفضل الممارسات في مجال العدالة الجنائية الدولية.

إن عمل مكتب المدعي العام والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا والأدلة التي جمعاها تشكل سجلا قيما للأحداث التي وقعت، وتلك السجلات مهمة لضمان الإقرار المناسب بهذه الفظائع. وفي هذا الصدد، نقدر على وجه الخصوص الزيادة في عدد طلبات المساعدة التي يتلقاها مكتب المدعي العام، مما يؤكد أهمية الدعم الذي يقدمه المكتب، في حدود الموارد المتاحة، للسلطات الوطنية التي تحقق في الجرائم الدولية وتقاضي مرتكبيها. ونقدر على وجه التحديد أيضاً الدعم الهائل الذي قدمته وحدة السجلات والمحفوظات القضائية خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق للأداء، والتي أعدت عددا كبيرا من الملفات القضائية، الأمر الذي يدعم ولاية الآلية فيما يتعلق بالوصول إلى أداء مهمتها.

علاوة على ذلك، نود أن نشيد بالدعم الذي تقدمه وحدات دعم وحماية الشهود، التي تكفل الأمن لقرابة 3200 شاهد مثلوا أمام المحكمتين والآلية والذين يستفيدون من تدابير الحماية.

وينبغي عدم التقليل من أهمية كل مهمة من المهام التي ذكرتُها في تيسير ولاية الآلية، وسنواصل التعاون الكامل مع أنشطة الآلية في هذا الصدد.

ونود أن نُشدِّد على عمل الآلية فيما يتعلق بمكان واعتقال الهاربين المتبقين الذين أصدرت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا لوائح اتهام بحقهم. ونرحب في هذا الصدد ترحيبا خاصا بالاعتقال الناجح لفولجانس كايشيما، ونشيد بالتعاون الوثيق بين مكتب المدعي العام وسلطات جنوب أفريقيا. وينبغي أن يُذكِّرنا ذلك جميعا بالتزاماتنا الفردية والجماعية بتحسين التعاون مع الآلية، الأمر الذي سيكفل إغلاق ملفات الضحايا ومجتمعاتهم المحلية وتحقيق العدالة لضحايا جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية. ويشمل ذلك المساعدة في

جهود إلقاء القبض على الهاربين الذين أصدرت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا لوائح اتهام بحقهم وما زالوا طلقاء وتسليمهم. ونلاحظ باهتمام توقع النجاح الوشيك في تلك المساعي المفصلة في التقرير السنوي. ويحدونا الأمل في أن يتحقق ذلك من خلال التعاون الدولي والوطني في مجال إنفاذ القانون.

وأخيرا، تُقدِّر كندا وأستراليا ونيوزيلندا التخطيط الدقيق للآلية للمرحلة التالية من عمرها. ونؤكد من جديد التزامنا الثابت بدعم الآلية، بما في ذلك من خلال انتقالها المنظم وإرثها، تمشيا مع إستراتيجيات الإنجاز. وسنواصل تقديم تعاوننا الكامل مع الآلية وعملها الأساسي حتى تسود العدالة الجنائية الدولية.

السيد بافلوتا ديسلانديس (لاتفيا) (تكلَّم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم دول بحر البلطيق الثلاث، إستونيا وليتوانيا وبلدي، لاتفيا.

وأود أن أشكر القاضية غراسييلا غاتي سانتانا، رئيسة الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، على تقريرها السنوي (انظر A/78/257). ونهنئها هي وفريقها على التقدم المحرز خلال العام المنصرم.

ونشيد بالعمل المهم الذي تضطلع به الآلية لتحقيق المساءلة عن أخطر الجرائم بموجب القانون الدولي. إن إقامة نظام دولي قوي متعدد الأطراف وشامل للجميع وقائم على القواعد بات، الآن أكثر من أي وقت مضى، أمرا أساسيا لصون السلم والأمن العالميين. ويجب أن تكون مسؤوليتنا المشتركة هي الدفاع عنه وتعزيزه بكل الأدوات الممكنة.

ونعتقد أن هناك دورا حاسما للمؤسسات القضائية الدولية، مثل هذه الآلية، في إرساء وصون السلم والأمن الدوليين. بيد أن فعالية الآلية في الاضطلاع بعملها تتوقف على تعاون الدول. وينبغي لجميع الدول أن تمتثل لالتزاماتها الدولية وأن تتعاون بالكامل مع الآلية، بما في ذلك التعاون في إلقاء القبض على الهاربين المتبقين الطلقاء.

وتود دول البلطيق أن تغتنم هذه الفرصة لتؤكد مجددا دعمها المستمر للعمل المهم الذي تضطلع به الآلية. فالعمل الجاري للآلية يكفل استمرار إرث المحكمتين المخصصتين، المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

علاوةً على ذلك، نؤكد من جديد دعمنا القوي للآلية في عملها المتعلق بالتسوية السلمية للمنازعات، ونهنئ الآلية على التقدم الكبير المحرز خلال العام المنصرم، لا سيما فيما يتعلق بحكم الاستئناف في قضية ستانيسيتش وسيماتوفيتش.

لقد قامت المحكمتان والآلية بدور فعال في فقه القانون الجنائي الدولي وممارساته وفي إنهاء الإفلات من العقاب على أخطر الجرائم التي تثير قلق المجتمع الدولي بأسره. وأضافت معاً اتساعا وعمقا إلى فقه القانون الجنائي الدولي، وأقامت العدل في قضايا تنطوي على بعض أفظع الجرائم في التاريخ الحديث.

وإننا نُقدِّر أن الآلية تُركِّز على دعم الشهود وحمايتهم وتُولِي اهتماما لمصالح الشهود والضحايا عند النظر في طلبات الإفراج المبكر. ومن المؤسف أن هناك عدة قضايا تتعلق بانتهاك حرمة المحكمة حاول فيها المتهمون التأثير على الشهود.

إن سيادة القانون وصون السلام والأمن الدوليين هما لب سياستنا الخارجية. ونغتنم هذه الفرصة لنُكرِّر دعمنا الثابت للعدالة الجنائية الدولية بشكل عام وللآلية بشكل خاص.

وأخيراً، بغية زيادة تعزيز آليات العدالة الجنائية الدولية، نؤيد بقوة فكرة إنشاء محكمة دولية خاصة لمحاكمة مرتكبي جريمة العدوان على أوكرانيا.

الرئيس بالنيابة (تكلَّم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة الاتحاد الأوروبي بصفته مراقبا.

السيدة بوبان (الاتحاد الأوروبي) (تكلَّمت بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. تؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد، مقدونيا الشمالية والجبل الأسود وألبانيا وأوكرانيا وجمهورية مولدوفا والبوسنة والهرسك؛ والبلد المرشح المحتمل جورجيا؛ وكذلك موناكو وسان مارينو.

في البداية، أود أن أُعبِّر عن تعاطفنا مع جميع الضحايا المدنيين للنزاع في الشرق الأوسط وأتقدم لأسرهم بتعازينا القلبية.

ونود أن نشكر القاضية غراسييلا غاتي سانتانا، رئيسة الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، على تقريرها السنوي (انظر A/78/257). ونهنئها وفريقها على التقدم الكبير المحرز منذ التقرير السابق (انظر A/77/242).

فبعد صدور حكم الاستئناف في 31 أيار/مايو في قضية ستانيشيتش وسيماتوفيتش، وهي القضية الأخيرة الموروثة عن المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، لم يتبق سوى قضية جرائم أساسية واحدة مدرجة في جدول دعاوى الآلية، وهي قضية كابوغا. ويمثل اختتام جميع الإجراءات المتعلقة بالجرائم الأساسية المعروضة على المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة تقدما مهما نحو استكمال إرث العمل القضائي للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

وفيما يتعلق بقضية كابوغا، نلاحظ أن دائرة الاستئناف أكدت، في قرارها المؤرخ 7 آب/أغسطس، أن السيد كابوغا غير لائق للمحاكمة وأعادت المسألة إلى الدائرة الابتدائية مع تعليمات بفرض وقف الإجراءات إلى أجل غير مسمى. وكانت دائرة الاستئناف تدرك أن الضحايا والناجين من الجرائم التي اتهم بها السيد كابوغا قد انتظروا طويلا لرؤية العدالة تأخذ مجراها، وأن عدم القدرة على إكمال إجراءات المحاكمة في تلك القضية، بسبب افتقاره إلى اللياقة، لا بد أنه أصابهم بخيبة الأمل. ومع ذلك، فإنها رأت وجوب أن تكون المصالح الأساسية للمجتمع الدولي في محاكمة الأفراد المتهمين بارتكاب انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني يجب أن متوازنةً مع الحقوق الأساسية للمتهمين.

ويرى الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه أنه لا يمكن تحقيق العدالة إلا بإجراء محاكمات عادلة مع الاحترام الكامل لحقوق المتهمين. والقرار شهادة على أن المحكمتين المخصصتين والآلية ليست أدوات للانتقام، بل للعدالة والمساءلة.

وفيما يتعلق بالهاربين المتبقين، نهنئ جميع الدول التي اضطلعت بدور حاسم في إلقاء القبض على فولجانس كايشيما، أحد الهاربين من رواندا بتهمة ارتكاب جريمة الإبادة الجماعية. إنه تأكيد آخر على أن للعدالة ذراعا طويلة، ومهما كانت المدة التي تستغرقها، فإن مرتكبي أخطر الجرائم يخضعون للمحاسبة في نهاية المطاف.

وتواصل الآلية اتخاذ خطوات واسعة فيما يتعلق بالإشراف على إنفاذ الأحكام. بيد أنه يلزم تعاون إضافي من جانب الدول لكفالة إنفاذ جميع أحكام الإدانة. ويلزم أيضاً تعاون الدول لحل مشكلة الثمانية الذين بُرئوا أو أطلق سراحهم ونُقلوا إلى النيجر في كانون الأول/ديسمبر 2021. وإننا نُشجِّع الآلية والدول الأعضاء على مواصلة جهودها لإيجاد حل دائم لهؤلاء الأفراد.

ونُذكِّر بأن الدول ملزمة بالتعاون مع الآلية في التحقيق مع الأشخاص المشمولين بالنظام الأساسي وفي محاكمتهم، والامتثال للأوامر وطلبات المساعدة فيما يتعلق بالقضايا التي تنظر فيها الآلية. ونأسف لأن المتهمين في قضية يوبيتش ورادیتا المتعلقة بانتهاك حرمة المحكمة لم يُلق القبض عليهم ولم يُسلَّموا بعد.

ولا تزال الآلية تتلقى طلبات للمساعدة من السلطات الوطنية فيما يتعلق بالإجراءات أمام المحاكم المحلية. ونُشجع الآلية على الاستمرار في حدود ولايتها في مساعدة السلطات القضائية الوطنية في الملاحقة القضائية لمرتكبي الجرائم الدولية الخطيرة بغية الاستمرار في إنصاف الضحايا.

ويُثْبت عمل الآلية أن ضمان المساءلة ليس مجرد رسالة صوتية مقتضبة وبليغة. ويشكل السعي إلى تحقيق العدالة جزءا أساسيا من السلام الدائم. وإننا نشيد بجهود الآلية لمتابعة ذلك المسار مع تقليص حجمها والانتقال إلى مؤسسة حقيقية لتصريف الأعمال المتبقية.

وفي الختام، فإن الهدف النهائي للعدالة الجنائية الدولية هو المساءلة. ونأمل أن تُقيِّم الأجيال الحالية والمقبلة التاريخ على حقيقته، دون أي محاولات لتعديله. وإننا على ثقة بأنهم سيستمرون في استلهام العدالة والمصالحة مع الماضي من أجل بناء مستقبل يسوده السلام. ولدى الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه اقتناع قوي بأن عمل الآلية وإرثها يقدمان إسهاما لا غنى عنه في ذلك الصدد.

السيدة زابولوتسكايا (الاتحاد الروسي) (تكلَّمت بالروسية): لقد كان بلدنا، بوصفه أحد مؤسسي المحاكم التي أنشئت بعد الحرب العالمية الثانية لإدانة أبشع الجرائم في تاريخ البشرية، في صميم مسيرة العدالة الجنائية الدولية. وانطلقنا دائما من حقيقة أن هدف العدالة الجنائية الدولية ليس إقامة العدل فحسب، بل أيضا استعادة العدالة والثقة بين الشعوب وتعزيز المصالحة الوطنية.

واليوم لا ترقى العدالة الجنائية الدولية إلى مستوى تلك المثل العليا. وعلى مدى 30 عاما، نشهد التآكل السريع للمؤسسات ذات الصلة وتسييسها. وأصبحت المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، التي أنشأها مجلس الأمن في عام 1993، أداة سياسية في أيدي البلدان التي قصفت يوغوسلافيا كجزء من ائتلاف منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو). كانت المحكمة بمثابة وسيلة لطموحات الغرب الجيوسياسية، واستُخْدِمت لتصفية الحسابات السياسية مع بعض الأطراف وتبرئة آخرين تماما. وقد تقوَّض مبدأ المساواة أمام القانون والمحاكم بسبب التحيز المناهض للصرب في أنشطة تلك الهيئة، وخرج المدعى عليهم من غير الصرب دون عقاب. ومرت أيضاً جرائم الناتو أثناء قصف يوغوسلافيا دون عقاب. وأصبح التحيز وعدم النزاهة والغموض القانوني وعدم تطبيق معايير موحدة على الجميع من السمات المميزة لما يسمى "عدالة لاهاي".

وتغيير اسم تلك المحكمة المزعومة من المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة إلى الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين لم يُغيِّر طابعها. وفي ظل هذا الوضع، من الغريب جداً أن نسمع كلاما عن الحفاظ على ما يُسمَّى إرث المحاكم الجنائية الدولية الذي يُفتَرض أن تتعامل معه الأمم المتحدة.

ويجدر إلقاء نظرة فاحصة على ماهية هذا الإرث. بادئ ذي بدء، أود أن أُذكِّر بالقصة المنسية عن كيفية تعامل المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة مع جرائم الناتو في يوغوسلافيا. وفي حالة الناتو، قرر المدعي العام، الذي يتمتع بالسلطة الكاملة لفتح تحقيق وإحالة القضية إلى القضاة، إنشاء لجنة، لا ينص عليها أي نظام داخلي، لاستعراض الغارة الجوية التي شنَّها الناتو على يوغوسلافيا. ولا يمكن للمدعي العام أن يقرر بدون اللجنة ما إذا كان الأمر يستحق التحقيق في وفاة المدنيين إذا كانوا ضحايا لاستخدام الناتو للقوة. وأعفت اللجنة المدعي العام من عبء أن يقرر بمفرده أن الحالة تستدعي التحقيق. وذكر تقرير اللجنة صراحة أنه في حالة الناتو، لم يكن القانون واضحا بما فيه الكفاية. وإنني أوصي المهتمين بدراسة هذا التقرير أو تحديث ذاكرتهم له. فهو ينطوي على الكثير مما يهم الباحثين عن إرث المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

ولكن لنعد إلى ما فعلته المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والآلية على وجه التحديد. كان نحو 60 في المائة من أحكام الإدانة ضد الصرب. ولم يكن الكروات يُشكِّلون أكثر من 20 في المائة من إجمالي عدد المتهمين. ويمكن حساب عدد المدانين من ألبان كوسوفو ومسلمي البوسنة والمقدونيين على أصابع اليد الواحدة. وفي إطار المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، بُرِّئت ساحة الجنرال أنتي غوتوفينا وناصر أوريتش وراموش هاراديناي. ولم تكن أنشطة هاشم تقي موضع اهتمام المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. ولقد ساعدت هذه الحماية من جانب المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة البلدان الغربية على تحويل المقاتلين السابقين إلى سياسيين محترمين، يسافرون في أنحاء العالم ويصافحون القادة الأوروبيين.

وفي ظل هذه النوايا الحسنة، كان المنشور الذي أصدرته المدعية العامة السابقة للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة كارلا دل بونتي في عام 2008، التي زعمت لأول مرة وقوع عمليات قتل جماعي بغرض إزالة الأعضاء للاتجار بها، والتي – وفقاً لما أورده كتابها – وقعت في ألبانيا ونفذها جيش تحرير كوسوفو، تقشعر لها الأبدان حقا. ومما يسترعي الانتباه أن المدعية العامة السابقة للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة لم تفعل شيئا للتحقيق في تلك الحالة عندما كانت في منصبها. علاوةً على ذلك، أمرت الحكومة السويسرية السيدة دل بونتي بالتزام الصمت بشأن هذه المسألة.

وبعد ذلك بثلاث سنوات فقط أصدرت الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا تقريرا عن جرائم أعضاء جيش تحرير كوسوفو بين عامي 1998

و 2000. واسترعي التقرير انتباه المجتمع الدولي إلى ادعاءات مروعة بالاتجار بالبشر والأعضاء البشرية والقتل والتعذيب وغير ذلك من أشكال السلوك اللاإنساني. ولكن، حتى بعد ذلك ، لم يحدث شيء.

استغرق الأمر خمس سنوات أخرى ليُنشئ الاتحاد الأوروبي دوائر كوسوفو المتخصصة في عام 2016 للتحقيق في الأعمال الشنيعة التي اختارت المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة أن تغض الطرف عنها. وحقيقة أن هناك حاجة إلى تلك المحكمة المنفصلة للمسائل التي تقع مباشرة ضمن اختصاص المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة هي كل ما يحتاج المرء إلى معرفته عن فعالية ونزاهة المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة/الآلية وإرثها.

ولإكمال الصورة، تجدر الإشارة إلى أن الدوائر المتخصصة، التي تعمل بالفعل منذ سبع سنوات، لم تصدر قط إدانة لأي شخص. لقد أصبح من الواضح أنها مجرد أداة سياسية أخرى. وتتمثل مهمتها في كفالة طاعة سلطات ما يُسمَّى كوسوفو لبروكسل، وإذا لزم الأمر، تنظيف المشهد السياسي المحلي.

والمشكلة هي أن المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة وآلية تصريف الأعمال المتبقية ليستا ظاهرتين معزولتين. وقد وضعت تلك الهيئات اتجاها شريرا اتبعته مؤسسات أخرى للعدالة الجنائية الدولية. إذ أصبحت العدالة الجنائية الدولية اليوم مرادفا للتحيز وعدم المهنية والفساد والكيل بمكيالين.

وثمة اتجاه مستمر آخر هو محاولات المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والآلية إطالة أمد وجودهما لأطول فترة ممكنة. وإننا نحتفل هذا العام بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء تلك المؤسسة. وفي تقدير تقريبي، أنفقوا أكثر من 3,5 بلايين دولار على أنشطتهم – وهو مبلغ مماثل للميزانية السنوية للأمم المتحدة ككل.

وعلى سبيل المقارنة، عملت محكمة نورمبرغ المعروفة، التي كان بلدنا أحد مؤسسيها، في الفترة من 20 تشرين الثاني/نوفمبر 1945 إلى 1 تشرين الأول/أكتوبر 1946. وفي أقل من عام، كشفت عن أبشع جرائم النازيين وحكمت على المجرمين. إرثها رائع حقا. ويدرس العلماء في جميع أنحاء العالم أحكامها. وقد تم كل ذلك بدون مساعدة الأمم المتحدة.

ولكن لنعد إلى الآلية. لولا تدخل الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الدوليتين التابع لمجلس الأمن في الوقت المناسب، لكانت الآلية الآن منخرطة في محاكمة صورية للوقائع في قضية السيد كابوغا، الذي أعلن رسميا أنه غير لائق للمثول للمحاكمة لأسباب صحية. ولم يشعر قضاة المحكمة الابتدائية بالحرج على الإطلاق من التناقض الصارخ بين هذه المحاكمة الغريبة والوثائق التنظيمية للآلية.

وحالة فيليسيان كابوغا جديرة بالملاحظة أيضا من وجهة نظر إبراز المعايير المزدوجة للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والآلية. فعلى سبيل المثال، أُمِر بالخضوع لفحص طبي تلو الآخر، بينما حُرِم الجنرال الصربي راتكو ملاديتش من إجراء فحص طبي عاما بعد عام. وحينما قام أطباء روس في نهاية المطاف بفحصه لم تأخذ المحكمة ذلك في الاعتبار.

والمحاكم الدولية المخصصة، بحكم طابعها، لا يمكنها، بل لا ينبغي لها، أن تحل محل هيئات العدالة الوطنية القائمة. ويجب عليها الامتثال الصارم لنظامها الأساسي، بما في ذلك الحدود الزمنية لعملها.

ووفقا لقرار مجلس الأمن التأسيسي 1966 (2010)، فإن آلية تصريف الأعمال المتبقية هي هيكل مؤقت بحت، مع عدد قليل من الموظفين يتناسب مع وظائفها المخفضة. ومع ذلك، الآن فقط، بعد مرور 13 عاما، تقدَّمت قيادة الآلية بخطة لتحويلها إلى كيان لتصريف الأعمال المتبقية. وعلى الرغم من أن هذا الإجراء قد تأخَّر أكثر من عقد من الزمان، فإننا نرحب بالجهود المبذولة على ذلك المسار. وإننا نتطلَّع إلى اتخاذ مزيد من التدابير لتخفيض عدد موظفي الآلية وإغلاق أقسامها، في امتثال كامل لتوجيهات مجلس الأمن.

السيد كويميزاكيس (مالطة) (تكلّم بالإنكليزية): أشكر الرئيسة غاتي سانتانا جزيل الشكر على التقرير (انظر A/78/257) وإحاطتها بشأن العمل الجاري للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين

الجنائيتين لتقديم مرتكبي الفظائع التي وقعت في رواندا ويوغوسلافيا السابقة إلى العدالة.

وتؤيد مالطة البيان الذي أُدلي به باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه.

وكما قالت الرئيسة مؤخرا في المؤتمر المعنون "30 عاما من إنشاء المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة – الإرث والتحديات الراهنة"، وعلى الرغم من كل الصعاب، تجاوزت المحكمة تطوير المضمون والإجراءات وساعدت على إيجاد ثقافة قانونية جديدة – ثقافة مناهضة للإفلات من العقاب. ويجب أن يكون إرث المحكمتين المخصصتين هو ثقافة مناهضة الإفلات من العقاب.

وفي ذلك الصدد، نشيد بأنشطة الآلية وإنجازاتها خلال العام الماضي، ونرحب باهتمام الرئيسة بالاضطلاع بأنشطة التخطيط في المستقبل والمضي قدما في الانتقال من محكمة تنفيذية إلى مؤسسة لتصريف الأعمال المتبقية. ولا يمكن الانتظار أكثر من ذلك لإعادة الهيكلة والترشيد، ويجب تجنب أي ازدواجية في الجهود. ونشكر الرئيسة على قيادتها والتزامها في ذلك الصدد ونشيد بالتركيز على الأولويات الجديدة التي أعلنتها الرئيسة في وقت سابق.

ومع ذلك، فإننا ندرك أن ذلك لا يعني أن الآلية ستغلق. وثمة حاجة إلى مواصلة عملها بشأن إنفاذ الأحكام، وحفظ المحفوظات، وحماية الشهود، ولا سيما مساعدة الولايات القضائية الوطنية. ونود أن نؤكد للرئيسة دعمنا الكامل.

ونرحب أيضا بالتقدم الذي أحرزته دوائر المحكمة في إنجاز العمل القضائي، بما في ذلك إصدار حكم الاستئناف في 31 أيار/مايو في قضية المدعي العام ضد يوفيكا ستانيشيتش وفرانكو سيماتوفيتش – وهي القضية الأخيرة الموروثة من المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. ونلاحظ أن الإجراءات في القضية المرفوعة ضد فيليسيان كابوغا قد أوقفت إلى أجل غير مسمى.

وتؤيد مالطة تأييدا تاما أولويات مكتب المدعي العام، مع التركيز على تحديد أماكن الهاربين المتبقين واعتقالهم ومساعدة الولايات القضائية الوطنية في محاكمة الجرائم الدولية المرتكبة في يوغوسلافيا السابقة ورواندا. وإن إلقاء القبض على فولجانس كايشيما في أيار/مايو من هذا العام لدليل على تصميم المكتب وعمله، وهو ما نشيد به. وعلاوة على ذلك، يواصل مكتب المدعي العام، من خلال مساعدة السلطات الوطنية، الاضطلاع بدور حاسم في تيسير سيادة القانون والمساءلة على الصعيد العالمي.

وقد اتخذت الآلية وأسلافها خطوات مهمة في إثبات الحقائق وتوفير السجل التاريخي للجرائم الفظيعة المرتكبة في رواندا ويوغوسلافيا السابقة. وفي ذلك السياق، نتفق مع الرئيسة على الأهمية الحاسمة لجعل الوصول إلى السجلات العامة للمحكمتين المخصصتين والآلية أيسر منالاً.

ومما يؤسف له أننا ما زلنا نواجه الإنكار الخطير للحقائق وتحريفها. ويجب على السلطات الوطنية أن تواصل العمل المهم المتمثل في المصالحة وتضميد الجراح، وأن تعالج الأسباب الجذرية للنزاع معالجة هادفة، وأن تمضي قدما نحو مستقبل يسوده السلام والاستقرار. ومن الجوانب الأساسية لهذا العمل ضمان اتباع نُهُج قوية تُركِّز على الضحايا والناجين وتعكس المدخلات المقدمة من المجتمعات المتضررة.

وتُشكِّل هذه الإجراءات مجتمعةً التي تقوم بها الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين خطوات مهمة نحو إقامة العدالة لضحايا الجرائم الفظيعة وأسرهم ومجتمعاتهم. ويُمكِن، بل ويجب، اتخاذ خطوات إضافية لتحقيق العدالة للجميع ولمنع الفظائع في المستقبل. ويشمل ذلك الإسراع في اعتقال الهاربين الروانديين المتبقين. وندعو الدول الأعضاء إلى التعاون مع المدعي العام ومكتبه في ذلك الصدد.

ومما لا شك فيه أن هناك المزيد من العمل الذي يتعين القيام به، ولكن كل خطوة من الخطوات التي اتخذتها الآلية والتي أبرزتُها تُقرِّبنا من مكافحة الإفلات من العقاب وتكريم ذكرى الضحايا.

السيد سيلفيرا براويوس (البرازيل) (تكلَّم بالإنكليزية): أشكر القاضية غراسييلا غاتي سانتانا على عرضها التقرير السنوي الحادي

عشر (انظر A/78/257) عن أنشطة الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين على الجمعية العامة. وبالنيابة عن حكومة بلدي، أشيد أيضاً بها وبالمدعي العام سيرج براميرتز على عملهما الرائع لضمان وفاء الآلية بولايتها، وبالتالي دعم سيادة القانون الدولي.

لقد حظيت البرازيل، منذ بداية فترة عضويتها الحالية في مجلس الأمن في كانون الثاني/يناير 2022، بشرف قراءة التقارير نصف السنوية المقدمة إلى هذه الهيئة بشأن أنشطة الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، والمشاركة في مناقشاتها حول الآلية، والعمل مع رؤسائها في البيئات الأقل رسمية للفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الدوليتين. ولهذا السبب، تمكنا من الحصول على وجهة نظر مثلى يمكن من خلالها دراسة التحديات التي تواجهها الآلية في إنهاء وظائفها على الرغم من الجهود المبذولة لتحقيق تلك الغاية.

وكان مجلس الأمن يتصور أن الآلية مؤقتة وستتضاءل وظائفها بمرور الوقت. ولذلك، يجب أن تكون هناك جداول زمنية واضحة لإنجاز أنشطتها – وهي مهمة معقدة على نحو لا يمكن إنكاره. وكان إنشاء الفريق المعني بالوظائف القضائية في كانون الثاني/يناير الماضي لتقييم طابع ومدة المهام القضائية المتبقية للآلية خطوة مهمة في ذلك الاتجاه.

وقد شعرنا بالارتياح أيضاً لمعرفة التقدم الذي أحرزته الآلية في قضاياها الأساسية المتبقية. وقد تجلّى ذلك في اختتام إجراءات الاستئناف في قضية ستانيشيتش وسيماتوفيتش في 31 أيار/مايو. وفي الوقت نفسه، أحطنا علما بقرار دائرة الاستئناف الصادر في 8 آب/أغسطس بفرض وقف الإجراءات إلى أجل غير مسمى نظرا لافتقار السيد فيليسيان كابوغا إلى اللياقة للمثول أمام المحكمة.

وعلى الرغم من التقدم المحرز في البت في الدعاوى القضائية الأساسية للآلية، تدرك البرازيل أن هناك وظائف متبقية طويلة الأجل يتوقع أن تؤديها الآلية. وهذا هو الحال فيما يتعلق بالإشراف على إنفاذ الأحكام. ويجب تنفيذ هذه المهمة إلى أن يتوفى آخر مدان أو ينتهي من قضاء عقوبته.

وقد تكون حماية الضحايا والشهود ضرورية إلى أن يتوفى آخر فرد من أفراد الأسرة المباشرة. ويجوز للأشخاص المدانين أيضاً أن يطلبوا إجراء مراجعات قضائية لقضاياهم إذا ظهرت وقائع جديدة. ولا تزال الآلية تتلقى عددا كبيرا من طلبات المساعدة من الولايات القضائية الوطنية. ومن الأهمية بمكان أيضاً الحفاظ على محفوظات الآلية، وإننا نرحّب بجهودها لنشر المعلومات عن إرثها.

علاوة على ذلك، فإن تعقُّب الهاربين وظيفة رئيسية من وظائف الآلية لضمان المعاقبة على الجرائم الخطيرة. وفي ذلك السياق، نُكرِّر الإعراب عن تقديرنا للإسهام الحاسم لمكتب المدعي العام في إلقاء القبض على فولجانس كايشيما الذي ظل طليقا لأكثر من 20 عاما. وعلى الرغم من ذلك الإنجاز، يجب ألا ننسى أنه لا يزال هناك ثلاثة هاربين متبقين.

وتحتاج الآلية إلى دعم المجتمع الدولي للاضطلاع بولايتها. لذلك ندعو إلى التعاون الكامل مع الآلية في تعقب الهاربين وتنفيذ مذكرات التوقيف وأوامر التسليم المعلقة ونقل الأشخاص الذين تتم تبرئتهم أو إطلاق سراحهم.

وكما نعلم، ورثت الآلية دعاوى قضائية والوظائف المتبقية للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا. وكانت هاتان المحكمتان السابقتان من المعالم البارزة في تاريخ العدالة الجنائية الدولية. ويُقدر إسهامهما القيّم في تطوير الفقه القانوني بشأن القانون الجنائي الدولي ودورهما في توفير المساءلة عن أخطر جرائم القانون الدولي المرتكبة في أراضي يوغوسلافيا السابقة ورواندا.

ومن الأهمية بمكان الحفاظ على إرثهما. وباتخاذ القرار 2637 (2022) في عام 2022، سمح مجلس الأمن للآلية بمواصلة عملها لمدة عامين آخرين. وقبل انتهاء الولايات الحالية للمدعي العام والقضاة في حزيران/يونيه المقبل، يجب أن نعترف بأن الآلية لا تزال

بحاجة إلى وقت لإنجاز المهام الموكلة إليها فيما يتعلق بالمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

وترى البرازيل أن الدول تتحمل المسؤولية الرئيسية عن محاسبة من يرتكبون جرائم في أراضيها. والمحاكم الدولية مُكمِّلة للهيئات القضائية الوطنية. ويجب أن تتصرف عندما تكون المؤسسات الوطنية غير قادرة أو غير راغبة في الفصل في تلك الجرائم بنفسها. ويكفل مبدأ التكامل احتفاظ الدول بحقها، وقبل كل شيء واجبها في توفير العدالة لمواطنيها. إن المؤسسات الوطنية القوية التي تكفل المساءلة عن الجرائم الخطيرة تجعل مجتمعاتها أكثر قدرة على الصمود في وجه الجريمة.

السيد لو (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلَّم بالإنكليزية): في البداية، تتقدم الولايات المتحدة بتعازيها إلى أوغندا بوفاة القاضية إليزابيث إيباندا – ناهاميا. ونرحب بتعيين الأمين العام للقاضية ليديا موغامبي ونتمنى لها التوفيق في ذلك الدور.

إننا ممتنون للرئيسة غاتي سانتانا على قيادتها لهذه المؤسسة المهمة. وفي كل عام، تخطو الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين خطوات هائلة في تحقيق العدالة فيما يتعلق ببعض أخطر الجرائم في القرن الماضي. والجدير بالذكر أنه في أيار/مايو، ألقى فريق تعقب الهاربين التابع لمكتب المدعي العام وسلطات جنوب أفريقيا القبض أخيرا على فولجانس كايشيما، الذي كان قد أفلت من الاعتقال لأكثر من 20عاما.

وكان كايشيما شخصية رئيسية في الإبادة الجماعية في رواندا، ووُجهت إليه تهمة الإبادة الجماعية بوصفها جريمة ضد الإنسانية، لدوره في القتل العمد لأكثر من 000 2رجل وامرأة وطفل من التوتسي في كنيسة أبرشية نيانغي. ولا يمكن أن يعيد اعتقاله ما فقد في نيسان/أبريل 1994 في كيفومو، ولكننا نأمل أن يعطي الضحايا بعض الارتياح لأن الكفاح من أجل تحقيق الإنصاف لأحبائهم سيستمر وأن الحقائق المحيطة بوفاتهم ستتكشف بالكامل. وإننا نتطلع إلى الاختتام السريع والعادل للإجراءات القانونية المحيطة بطلب الآلية نقله إلى عهدتها.

وبعد ما يقرب من ثلاثة عقود من ارتكاب الجرائم، فإن عامل الوقت مهمجدا في الحالات المتبقية. والقرار الذي أصدرته دائرة الاستئناف مؤخرا بأن فيليسيان كابوغا، الذي ألقي القبض عليه بعد 26 عاما من توجيه الاتهام إليه، غير مؤهل للمثول أمام المحكمة، يُسلِّط الضوء على الحاجة الملحة إلى المساءلة، وعلى خطر إنكار العدالة للتأخر في إقامتها.

ويجب اتخاذ خطوات إضافية اليوم بغية إقامة العدالة ومنع الفظائع في المستقبل. ويشمل ذلك الإسراع في اعتقال الهاربين الروانديين المتبقين. وندعو الدول الأعضاء التي قد تؤويهم، أو التي قد تكون على علم بآخر مكان معروف لوجودهم، إلى التعاون مع الآلية وتحقيقاتها.

وفيما يتعلق بيوغوسلافيا السابقة، نُقِر أيضا بأهمية حكم الاستئناف الذي أصدرته الآلية مؤخرا في قضية المدعي العام ضد يوفيكا ستانيشيتش وفرانكو سيماتوفيتش. ذلك الحكم الذي طال انتظاره، ويُقِر بمسؤولية هؤلاء المسؤولين الحكوميين السابقين عن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبت في البوسنة والهرسك وكرواتيا، هو القضية الأخيرة التي تنطوي على جرائم فظيعة ارتكبت في يوغوسلافيا السابقة، وذلك يطوى فصلا مهما في تاريخ العدالة الجنائية الدولية.

قبل ما يزيد قليلا على 30 عاما، اتخذ مجلس الأمن القرار 827 (1993) لإنشاء المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، وهي أول محكمة دولية منذ نورمبرغ وطوكيو تتصدى للإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية. وأثبتت تلك المحكمة أنه حتى كبار القادة العسكريين والسياسيين يمكن مساءلتهم عن الجرائم الفظيعة. ونحن ممتنون لعقود من العمل الذي قام به القضاة والمحامون وغيرهم من موظفي المحاكم في المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والآلية وإسهاماتهم الكبيرة في سيادة القانون ومكافحة الإفلات من العقاب في يوغوسلافيا السابقة.

ومع اقتراب عمل الآلية بشأن القضايا التي تنطوي على جرائم دولية أساسية من نهايته، فإننا نُقدِّر للرئيسة غاتي سانتانا الأولويات

الثلاث لرئاستها، بما في ذلك ترشيد مهام الآلية. وعلى هذا المنوال، نُقدِّر أيضا جهود الآلية في تلبية طلبات السلطات الوطنية للمساعدة، وفي دعم جهودها للنهوض بالعدالة في نظمها.

وقد أدت الآلية دورا لا غنى عنه في الاضطلاع بإرث عمل المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، ولكن يجب أن تتحمل السلطات الوطنية المسؤولية الرئيسية عن توفير العدالة للضحايا. ويعتمد نجاح الآلية في كل مراحل دورة حياتها على تعاون ودعم جميع الدول. ونحن ممتنون بصفة خاصة للدور الذي قامت به جنوب أفريقيا في القبض على كايشيما واعتقاله، وللبلدان الثلاثة عشر التي تعمل كدول إنفاذ للأحكام، إذ تعتقل الأشخاص المدانين كركيزة أساسية لنجاح تشغيل الآلية.

السيد كاينامورا (رواندا) (تكلَّم بالإنكليزية): أود أن أنضم إلى المتكلمين الذين سبقوني في شكر رئيسة الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين وجميع رؤساء المحكمة على جهودهم الدؤوبة في السعي إلى تحقيق العدالة لضحايا الإبادة الجماعية التي وقعت ضد التوتسي في عام 1994. وعلى وجه الخصوص، نود أيضا أن نشكر مكتب المدعي العام ونثني على جهوده الدؤوبة، بما في ذلك وبوجه خاص إلقاء القبض مؤخرا على السيد كايشيما، الذي اعتقل في جنوب أفريقيا. ونأمل أن تكون محاكمته سريعة قدر الإمكان في غضون المهلة الزمنية. وينبغي أن يعلم الهاربون أنه لا يوجد تاريخ انتهاء للعدالة.

وأود أن أنتقل إلى ما قيل مرارا وتكرارا هنا فيما يتعلق بمحاكمة السيد كابوغا الذي اعتقل في فرنسا في عام 2020 واقتيد إلى لاهاي. وكان اعتقاله في إطار عملية. ونقل إلى لاهاي لمحاكمته. وبعد بضعة أعوام، اعتُبر الرجل الذي تم اعتقاله في عملية غير مؤهل للمثول أمام القضاء. السيد كابوغا يبلغ من العمر 88 عاما فقط، وفقا للسجلات التي لدينا. وتعليق محاكمة السيد كابوغا إلى أجل غير مسمى هو استهزاء بالضحايا والناجين من الإبادة الجماعية ضد التوتسي. إنها أيضا سابقة خطيرة للغاية أرستها المحكمة. ولا يسعنا إلا أن نعرب عن استيائنا. والتذرع بأنه غير لائق بسبب اعتبارات السن يتحدى التزامنا الجماعي بمكافحة الإفلات من العقاب.

وأود أن أقدم بعض الحالات. منذ وقت غير بعيد، في ألمانيا، وجدت محكمةٌ امرأةً تبلغ من العمر 97 عاما مذنبة لدورها كسكرتيرة في معسكر اعتقال نازي خلال الحرب العالمية الثانية. إضافة إلى ذلك، حوكم حارس معسكر نازي سابق عمره 98 عاما وآخر بلغ من العمر 101 عام لدورهما خلال محرقة اليهود. حوكم الرجل البالغ من العمر 101 عام قبل وقت غير بعيد. فإذا حوكم رجل أو امرأة في عمر 101 سنة بسبب عواقب أفعالهما، فلماذا يختلف الأمر في حالة السيد كابوغا، البالغ من العمر 88 عاما، الذي ألقي القبض عليه في مسكنه الخاص في إطار عملية بعد أن ظل يفر من وجه العدالة لما يقرب من 30 عاما؟

وهذه ليست المسألة الوحيدة المثيرة للقلق. وكون أن منظومة الأمم المتحدة ترى أنه لا غضاضة في تخصيص أموال دافعي الضرائب من الدول الأعضاء لتذهب مباشرة إلى أيدي الذين دبروا وارتكبوا واحدة من أبشع الجرائم في تاريخنا لأمر يبعث على القلق. ولا أدري ما إذا كانت الدول الأعضاء تدرك أن أموال دافعي الضرائب فيها تُدفع ثمن استدامة رفاه المدانين السابقين بالإبادة الجماعية الموجودين الآن في النيجر. ومع ذلك، لم توجه أي أموال من جميع دافعي الضرائب إلى الناجين من الإبادة الجماعية ضد التوتسي. وفي رواندا، نعتقد أن جميع هؤلاء المدانين السابقين، الموجودين في النيجر أو في أي مكان آخر، ينبغي ألا يظلوا عبئا على منظومة الأمم المتحدة. وقد كررت رواندا عدة مرات الترحيب بهؤلاء الناس في وطنهم. ونحن نتفق مع المحكمة. وإذا كانوا لا يشعرون بالرغبة في القدوم إلى رواندا، يمكن لأي بلد عضو آخر أن يأخذهم.

وهذا يأخذني إلى مسألة أخرى – إنكار الإبادة الجماعية. وقد أثيرت هذه المسألة في مجلس الأمن وفي الاتحاد الأفريقي وفي عدة منتديات، حيث يتزايد إنكار الإبادة الجماعية، ويتزايد أيضا نقض الأحكام القضائية. منذ إطلاق سراح هؤلاء المدانين المفرج عنهم مبكرا،

فإنهم في رحلة لإعادة كتابة التاريخ، ليس فقط للناجين والضحايا، ولكن أيضا للمحكمة. وكما ذكر من قبل، فإن بعض الذين يسعون إلى إعادة كتابة تاريخ المحكمة، فضلا عن تاريخ بلداننا، والضحايا والناجين، يتلقون أموال دافعي الضرائب.

وثمة مسألة أخرى أود أن أسترعي انتباه الجمعية إليها وهي أن رواندا أرسلت أكثر من 000 1 لائحة اتهام إلى 34 بلدا. ومنذ أن أرسلت لوائح الاتهام تلك إلى البلدان، لم نتلق سوى عدد قليل من الردود.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أشدِّد على بعض التوصيات التي ذكرناها من قبل.

أولا، إن تعزيز قوة القانون الجنائي الدولي وأثره بوضع حكم شامل للإفراج المبكر عن الأشخاص المدانين يظل أمرا بالغ الأهمية. وإننا نرحب بالجهود التي بذلتها المحكمة حتى الآن. إن اتباع نهج شامل وصارم للإفراج المشروط يضمن أن المحكمة لا تمنح الإفراج المشروط إلا للأشخاص الذين رُد الاعتبار لهم. ويجب أن يستند ذلك إلى إتمامهم بنجاح أي برامج علاجية وتربوية، على النحو الذي تُقرره المحكمة.

التوصية الثانية هي مكافحة أيديولوجية الإبادة الجماعية بجميع مظاهرها، بما في ذلك إنكار الإبادة الجماعية.

ويمكن أن يساعد حكم الإفراج المبكر المشروط المعياري والصارم في مكافحة أيديولوجية الإبادة الجماعية وإنكارها، بالنظر إلى ما تشير إليه تقارير آلية تصريف الأعمال المتبقية من أن الأشخاص "الذين يُمنحون إفراجا مبكرا عادةً ما ينكرون جرائمهم ومسؤوليتهم الجنائية فور الإفراج عنهم" (S/2018/1033، المرفق الثاني، الفقرة 30).

والتوصية الثالثة والأخيرة هي تكثيف الجهود والتعاون بين الدول للقبض على الهاربين الذين ما زالوا طلقاء ومطلوبين من النظام القضائي الرواندي. ويتعين على جميع الدول الأعضاء أن تتعاون في تحديد مكان المجرمين المطلوبين واعتقالهم وتقديمهم للعدالة. فهؤلاء الهاربون لم يغادروا الكوكب؛ إنهم يختبئون في البلدان. ونحث الدول الأعضاء بقوة على ممارسة التزاماتها الدولية بالتعاون مع رواندا والآلية ووحدات تعقب الهاربين بغية إلقاء القبض على الهاربين المتبقين.

السيد ناغانو (اليابان) (تكلَّم بالإنكليزية): تعرب اليابان عن تقديرها للإحاطة الإعلامية التي قدمتها رئيسة الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، وتُرحِّب بكل التقدم الذي أحرزته الآلية حتى الآن.

إن تعزيز سيادة القانون يفضي إلى النمو المستدام والتنمية الفعالة للمجتمع الدولي. ومن خلال تحقيقاتها ومقاضاتها وتنفيذها للأحكام الصادرة بالفعل، تسهم الآلية في تعزيز المفهوم الدولي لحقوق الإنسان والنهوض بمكافحة الإفلات من العقاب والسعي لتحقيق العدالة الانتقالية، وبالتالي تحقيق سيادة القانون. وترحب اليابان بصورة خاصة بإلقاء القبض هذا العام على فولجانس كايشيما، الذي كان مطلوبا منذ فترة طويلة بتهمة القتل الشنيع المزعوم لأكثر من 000 2 لاجئ من التوتسي. ونثني على المدعي العام وفريقه على جهودهم، وكذلك الدعم الهام الذي قدمته جنوب أفريقيا وإسواتيني وموزمبيق ورواندا. ونأمل أن يُحاسَب الفارون الثلاثة المتبقون في المستقبل القريب.

ومن التطورات المهمة الأخرى اختتام قضية ستانيشيتش وسيماتوفيتش، وهي إحدى القضيتين المتبقيتين اللتين تنظر فيهما الآلية. وبعد ثلاثين عاما من إنشاء المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، شهدنا أخيرا إنجاز الولاية التي أناطها مجلس الأمن بها. ونشيد بالجهود الدؤوبة التي تبذلها الآلية.

وتدرك اليابان أن الإجراءات القانونية الواجبة المنصفة والمشروعة تتطلب وقتا. ومن ناحية أخرى، بالنسبة للضحايا والمجتمعات، لا بد من إقامة العدل بأسرع ما يمكن. ونشجع الآلية على المضي قدما بإجراءاتها في إطار جدول زمني واضح ومعقول واستخدام معلوماتها وأدلتها وخبراتها المتراكمة في التعاون مع السلطات الوطنية في مسعاها لإنهاء الإفلات من العقاب. وفي هذا الصدد، نُسلِّم بأن الآلية تواصل أداء دور محدود، وإن كان لا غنى عنه، لمساءلة الفاعلين. وتدعو اليابان أيضا جميع الدول الأعضاء إلى دعم الآلية بالامتثال لالتزاماتها الدولية، بما فيها الالتزامات المستمدة من قرارات مجلس الأمن.

وخلال المناقشة العامة للأسبوع الرفيع المستوى للجمعية العامة في الشهر الماضي، شدد رئيس الوزراء كيشيدا على أنه، "استناداً

إلى مبادئ الحرية وسيادة القانون والشمولية والانفتاح والتنوع، ستعمل اليابان مع البلدان التي تتشاطر رؤية عالم تتعايش فيه الدول المتنوعة وتزدهر معاً.“ (A/78/PV.5. الصفحة 56)

وما فتئت اليابان تعلق أهمية كبيرة على تعزيز سيادة القانون والمساءلة. وقد استضفنا مناقشة مفتوحة لمجلس الأمن بشأن سيادة القانون في كانون الثاني/يناير من هذا العام (انظر S/PV.9241)، ونظمنا حدثا جانبيا بشأن تعزيز المؤسسات القضائية الدولية، بما فيها الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، في آذار/مارس، وشاركنا في استضافة اجتماع بصيغة آريا بشأن المحكمة الجنائية الدولية في تموز/يوليه. ونتطلع إلى إجراء مزيد من المناقشات بشأن كيفية تعزيز سيادة القانون، والتي من الواضح أن الآلية تؤدي فيها دورا مهما.

السيد ستاستولي (ألبانيا) (تكلَّم بالإنكليزية): أشكر الرئيسة غاتي سانتانا والمدعي العام براميرتز على تقريرهما الثاقب (انظر A/78/257) والتزامهما الثابت بالسعي إلى تحقيق العدالة في امتثال كامل لولايتيهما.

وتؤكد ألبانيا مجددا دعمها الكامل للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين بوصفها هيئة قضائية دولية مصممة لمكافحة الإفلات من العقاب والحفاظ على إرث المحكمتين الجنائيتين الدوليتين ليوغوسلافيا السابقة ورواندا. ونثني على التصميم الذي أظهرته الآلية في تنفيذ ولايتها المتمثلة في محاكمة مَن وجهت المحكمتان المخصصتان اتهامات إليهم وتقديمهم إلى العدالة.

وكعضو في مجلس الأمن، أشادت ألبانيا بقرار الآلية الصادر في 31 أيار/مايو، بتوسيع نطاق الإدانة بحق يوفيكا ستانيشيتش وفرانكو سيماتوفيتش، وهما حليفان للرئيس السابق سلوبودان ميلوسيفيتش، بدلا من تبرئتهما (انظر S/PV.9344). واعتبرناه معلما بارزا في السعي إلى تحقيق العدالة في البلقان، بعد 30 عاما من إنشاء المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

ونعتقد أن المساءلة وتحقيق العدالة لم تكن أبدا سهلة، وأن تعاون الدول الأعضاء ودعمها للآلية أمر حيوي. إنها الطريقة الوحيدة لضمان ألا تظل أصوات الآلاف من الضحايا وأسرهم غير مسموعة. ويقع على عاتق الدول الأعضاء التزام أخلاقي بالتعاون مع الآلية في عمليات إلقاء القبض وتسليم المطلوبين وتنفيذ أوامر الاعتقال دون تأخير.

وتحث ألبانيا جميع الدول على التعاون مع الآلية وفقا لالتزاماتها الدولية، وعلى دعم عملها. ونأسف لأن بعض الأعضاء ما زالوا يرفضون القيام بذلك، على الرغم من النداءات المتكررة من رئيسة الآلية والمدعي العام والعديد من الدول الأعضاء. وفي هذا الصدد، ندعو صربيا إلى التعاون مع الآلية وتنفيذ أمري الاعتقال بحق بيتار يوجيتش وفجيريكا راديتا، وضمان مثولهما أمام العدالة. إنها الطريقة الوحيدة للتخفيف إلى حد ما من المعاناة التي لحقت بالمدنيين خلال النزاع في يوغوسلافيا السابقة في تسعينيات القرن العشرين، وتكريم ذكرى ضحايا الإبادة الجماعية في البوسنة والهرسك، وكذلك المذابح في كوسوفو.

وقبل أن أختتم بياني، أود أيضا أن أسترعي انتباه الجمعية إلى أن الاتحاد الروسي قرر أن يثير مرة أخرى ادعاءات لا أساس لها لتحويل تركيز مناقشات اليوم بتقديم سرد مشوه على أنه الواقع الفعلي. وأود أن أسترعي انتباه الدول الأعضاء إلى أن الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا اعتمدت في عام 2011 تقرير ديك مارتي الذي اتهم فيه جيش تحرير كوسوفو بارتكاب جرائم دنيئة.

وأدى ذلك التقرير، سعيا إلى تحقيق العدالة، إلى إنشاء دوائر كوسوفو المتخصصة. وعلى الرغم من أن العمل لا يزال جاريا، لم يُقدَّم أي دليل أو إثبات على الإطلاق فيما يتعلق بهذه الادعاءات.

وقبل أن أختتم بياني، أود أُشدِّد على أننا نشعر بقلق عميق إزاء الأعمال التي تمجد مجرمي الحرب المدانين في الأماكن العامة، وتصاعد خطاب الكراهية، وإنكار الإبادة الجماعية وغيرها من الجرائم الفظيعة في غرب البلقان. هذه الاتجاهات تبعث على القلق بشكل خاص، لأنها تُعمِّق الانقسامات وتُشكِّل تحريضا على العنف. وفي هذا الصدد، نؤيد جهود الآلية لمكافحة التحريفية بجميع أشكالها.

وفي الختام، تكرر ألبانيا التأكيد على دعمها القوي لتصميم الآلية على الاضطلاع بعملها بأكبر قدر ممكن من الكفاءة، لا بتقديم الجناة

إلى العدالة فحسب، بل أيضا بدعم وحماية العديد من الشهود في يوغوسلافيا السابقة ورواندا.

السيد هاسيناو (ألمانيا) (تكلَّم بالإنكليزية): تؤيد ألمانيا البيان الذي أُدلي به باسم الاتحاد الأوروبي.

بادئ ذي بدء، نود أن نشكر الرئيسة غراسييلا غاتي سانتاناعلى إحاطتها الإعلامية اليوم وعلى التقرير السنوي الحادي عشر للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين (انظر A/78/257). لقد حقَّقت الآلية منذ إنشائها تقدما ملحوظا في كفاحنا المشترك ضد الإفلات من العقاب.

ومع زيادة تعزيز أنشطة الآلية واقتراب المزيد من الإجراءات من نهايتها، من المهم ملاحظة أن المهام الحاسمة للآلية، ولا سيما في شكل مساعدة السلطات القضائية الوطنية ورصد القضايا المحالة إلى الولايات القضائية الوطنية، سوف تستمر. ويجري حاليا إنفاذ أربعة أحكام بالسجن فرضتها المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، بموجب الولاية القضائية الألمانية. وتغتنم ألمانيا هذه المناسبة لتؤكد استعدادها لمواصلة تقديم هذه المساعدة في مجال الإنفاذ في المستقبل.

وستواصل ألمانيا دعم الآلية، سياسيا وماليا، في الوفاء بولايتها ومهامها المتبقية. وتؤيد ألمانيا أولويات المدعي العام براميرتز، وهي، أولا، الإسراع في إنجاز المحاكمات الابتدائية ودعاوى الاستئناف؛ ثانيا، تحديد مكان بقية الهاربين من العدالة الذين أصدرت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا لوائح اتهام بحقهم وإلقاء القبض عليهم؛ ثالثا، مساعدة الهيئات القضائية الوطنية في مقاضاة مرتكبي الجرائم الدولية في يوغوسلافيا السابقة ورواندا.

وفي أيار/مايو من هذا العام، شهدنا أهمية استمرار التعاون بين الدول فيما يتعلق بإلقاء القبض على الهاربين الذين ما زالوا طلقاء عندما ألقي القبض بنجاح على فولجانس كايشيما في جنوب أفريقيا. ونحث جميع الدول، ولا سيما تلك التي يُشتبه في أن الهاربين من العدالة الدولية طلقاء فيها، على التعاون الكامل من أجل وضع حد للإفلات من العقاب.

ويجب أن يكون هدفنا حماية الإرث الرائع للمحاكم الدولية وآليات المساءلة، لا سيما في وقت تُذكِّرنا فيه الأحداث الجارية بأهمية المساءلة عن الجرائم المرتكبة، ولا سيما أثناء النزاعات المسلحة. وتود ألمانيا أن تغتنم هذه الفرصة لتُؤكِّد مجددا دعمها الثابت للعدالة الجنائية الدولية بشكل عام وللآلية بشكل خاص.

السيد مواسوتا (جمهورية تنزانيا المتحدة) (تكلَّم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أشكر القاضية الأونرابل غاتي سانتانا، رئيسة الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، على الإحاطة السنوية والإحاطات الإعلامية المنتظمة عن أنشطة الآلية. وأود أيضا تهنئتها والمدعي العام ورئيس القلم وموظفي الآلية، على أدائهم لواجباتهم النبيلة بفعالية. كما يحيط وفدي علما مع التقدير بالتقرير المُقدَّم إلى الجمعية العامة ومجلس الأمن عن عمل الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، الوارد في الوثيقة A/78/257.

وقبل أن أدلي بملاحظات تنزانيا بشأن التقرير، يود وفدي أن يعرب عن تعازيه للآلية، وحكومة أوغندا، والأسرة والشعب الأوغندي في وفاة القاضية الأونرابل إليزابيث إيباندا – ناهاميا، التي توفيت في 5 كانون الثاني/يناير من هذا العام. لقد فقد المجتمع الدولي قاضية ملتزمة عملت بهمة وتفانٍ لدعم سيادة القانون وإدارة العدالة الجنائية الدولية. ونثني على حكومة أوغندا لتوصيتها بقاضية أخرى بنفس الكفاءة – القاضية الأونرابل ليديا موغومبي، التي عينتها الجمعية العامة لاحقا لشغل المنصب للفترة المتبقية.

وتنزانيا داعم ثابت لسيادة القانون، ومن هذا المنطلق، أود التأكيد مجددا على التزام جمهورية تنزانيا المتحدة القوي ودعمها الثابت لعمل الأمم المتحدة، ولا سيما للآلية في الوفاء بولايتها.

وتود تنزانيا أن تذكّر جميع الدول الأعضاء بأن إقامة العدالة الجنائية الدولية لا يمكن أن تتحقق بالكامل دون تعاون كبير من جميع أصحاب المصلحة. ويشمل ذلك المساعدة في تعقب الهاربين وتحديد مكانهم واعتقالهم وتسليمهم. وفي هذا الصدد، تثني تنزانيا على الآلية، من خلال مكتب المدعي العام ودعما لجنوب أفريقيا وموزامبيق ورواندا

وإسواتيني، لإلقاء القبض على السيد فولجانس كايشيما في أيار/مايو من هذا العام. ومن المتوقع أن يحاكم السيد كايشيما في رواندا في أي وقت من الآن، ونشيد بالآلية على ذلك القرار، الذي يهدف إلى تقديمه إلى العدالة.

وكما هو متوخى في التقرير، أمرت الدائرة الابتدائية ودائرة الاستئناف بالإفراج المؤقت عن السيد فيليسيان كابوغا على أساس أنه غير لائق للمثول أمام المحكمة. وبطريقة ما، أدى ذلك القرار إلى إنهاء وظيفة الآلية كمحكمة. وبهذا القرار، تنتقل الآلية إلى كامل عملياتها المتبقية، التي تشمل حماية الشهود، ورصد القضايا المحالة إلى الولايات القضائية الوطنية، وإنفاذ الأحكام، وإدارة المحفوظات، ومساعدة الولايات القضائية الوطنية. وفي هذا الصدد، تظل تنزانيا ملتزمة بدعم الآلية في تنفيذ ولايتها المتبقية.

وفي كانون الثاني/يناير، لم يكن مرفق الاحتجاز التابع للأمم المتحدة في أروشا يأوي أي محتجزين، بعد نقل آخر مدان إلى السنغال في 17 تموز/يوليه 2021. وتم تسليم المرفق إلى الحكومة في شباط/فبراير. ويتمتع مرفق الاحتجاز بمركز فريد، لأنه المرفق الأول والوحيد الذي تملكه وتديره الأمم المتحدة. ورغم وجوده في أروشا، فإنه كان يعمل بسلاسة دون أي تدخل. وأود أن أعرب عن تقديرنا للأمم المتحدة على إتاحة الفرصة لتنزانيا لتيسير تنفيذ قرار مجلس الأمن 1966 (2010).

وقد استُكمِلت عملية التسليم أيضا بدورة تدريبية لمدة ثلاثة أيام نظمتها الآلية لـ 30 من كبار موظفي الإصلاحيات في السجون. وتعرب تنزانيا عن امتنانها للأمم المتحدة على الدورة التدريبية التي زودت موظفي سجوننا بمهارات قيمة. وبالإضافة إلى ذلك، تشكر تنزانيا الأمم المتحدة على إتاحة الفرصة لأكثر من 500 من موظفي السجون التنزانيين للعمل في مرفق الاحتجاز في أوقات مختلفة، مما ساعدهم على اكتساب المزيد من الخبرة في أداء واجباتهم.

واتساقا مع ذلك، يود وفدي أن يعرب عن تقديره العميق للآلية على إعادة فتح المكتبة في نيسان/أبريل وتعيين مواطن تنزاني لإدارتها. ومجموعة المكتبة لها قيمة كبيرة للطلاب والباحثين في القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في المنطقة وفي العالم أجمع.

وفيما يتعلق بأنشطة قلم الآلية، سيشارك وفدي بشكل بناء في دراسة الميزانية المقترحة لقلم الآلية وإدارته وملاك موظفيه ومرافقه لضمان أن تعكس متطلبات التنفيذ الفعال للولاية، لا سيما بالنسبة لفرع أروشا، خلال المداولات المقبلة في اللجنة الخامسة.

في الختام، يود وفد بلدي أن يؤكد مجددا دعم تنزانيا الثابت لعمل الآلية والتزامها بها. وستواصل تنزانيا الامتثال لالتزاماتها وفقا لميثاق الأمم المتحدة والنظام الأساسي للآلية واتفاق البلد المضيف.

السيد هوليس (المملكة المتحدة) (تكلَّم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر للرئيسة غاتي سانتانا على إحاطتها وعلى أحدث تقرير عن الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين (انظر A/78/257). وأود أيضا أن أشكر المدعي العام ورئيس قلم الآلية وجميع العاملين فيها على تفانيهم المستمر في خدمة العدالة الدولية. لقد أدى عملهم إلى عدد من النجاحات الملحوظة على مدار العام المنقضي.

ونشيد بصفة خاصة بفريق تعقب الهاربين وبسلطات جنوب أفريقيا على نجاحها في إلقاء القبض على فولجانس كايشيما. وشهدنا أيضا اختتام الاستئناف النهائي المتعلق بالجرائم التي ارتكبها يوفيتشا ستانيشيتش وفرانكو سيماتوفيتش اللذان ثبتت مسؤوليتهما عن انتهاكات قوانين الحرب أو أعرافها والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية. وبوصفه الاستئناف الأخير المتعلق بالجرائم المرتكبة في يوغوسلافيا السابقة، فإن اختتامه يمثل لحظة حاسمة للآلية وللعدالة الدولية. لقد أظهرت الآلية أن الإفلات من العقاب لا ولن يسمح له بأن يسود.

وعلى نحو منفصل، نحيط علما بالأنباء الواردة مؤخرا التي تفيد بأن محاكمة فيليسيان كابوغا قد أوقفت إلى أجل غير مسمى بعد إجراء العديد من التقييمات الطبية، ونُشدِّد على التزامنا بمحاسبة مرتكبي الإبادة الجماعية ضد التوتسي. وستحيي رواندا ذكرى مرور 30 عاما على الإبادة الجماعية ضد التوتسي في نيسان/أبريل من العام القادم.

وتقف المملكة المتحدة جنبا إلى جنب مع حكومة رواندا وشعبها في التزامها المستمر بالمساءلة عن الجرائم المروعة التي ارتكبت خلال الإبادة الجماعية وفي تعزيز الاستمرار في جهود المصالحة. ويحزننا أن نرى استمرار تمجيد مجرمي الحرب وإنكار الإبادة الجماعية ونشر أيديولوجية الإبادة الجماعية. وهذا أمر غير مقبول ويزيد من معاناة الضحايا. وندين إنكار جرائم الحرب والإبادة الجماعية وتمجيد مرتكبيها وندعو جميع الدول الأعضاء إلى أن تفعل ذلك.

ومع ذلك، وعلى الرغم من تلك النجاحات، كما ذكر آنفا، ما زلنا نشعر بالقلق بشأن مسألتين على وجه الخصوص. أولا، إن عدم تعاون صربيا مع الآلية وإلقاء القبض على بيتار يوجيتش وفجيريكا راديتا ونقلهما بعد سنوات من الطلبات والمشاورات والمناقشات يمثل تهديدا خطيرا لمصالحة مجدية. ونحث صربيا مرة أخرى على الامتثال لأمر الآلية. ثانيا، بينما تواصل الآلية القيام بعمل مهم للمساعدة في تحقيق العدالة على الصعيد الوطني في غرب البلقان، فإن غياب التعاون القضائي الإقليمي ما زال يعوق الاستقرار في الأمد الطويل وقدرة كل الضحايا على الانتصاف. وندعو جميع الدول في المنطقة إلى زيادة جهودها لتحقيق العدالة فيما يتعلق بتلك الجرائم البشعة.

واستشرافاً للمستقبل، تعمل حكومة المملكة المتحدة مع الأحزاب السياسية ووسائط الإعلام ومنظمات المجتمع المدني في غرب البلقان للحد من استخدام خطاب الكراهية في الخطاب السياسي. وعندما يسعى السياسيون إلى استغلال الانقسامات القائمة أو دق أسافين أعمق لتحقيق مكاسبهم الخاصة، فإنهم يبعدون المنطقة عن كونها المكان الآمن الذي يستحقه مواطنوها. إنهم يجعلونها أقل استقرارا ويخلقون مناخا من الخوف وانعدام الأمن.

وختاما، نقلت الرئيسة غاتي سانتانا الآلية إلى مرحلة ما بعد المحاكمة وأتمت محاكماتها الأساسية. ولكننا نُشدِّد على أن تلك ليست نهاية عمل الآلية. فالأحكام يجب الإشراف عليها؛ والشهود يحتاجون إلى الحماية؛ والإجراءات المحلية تحتاج إلى دعم. ومع ذلك، من المهم أن يتم هذا العمل المتبقي بأكبر قدر ممكن من الكفاءة. ولذلك، نرحب بتركيز الرئيسة على الإستراتيجية المستقبلية للآلية وهي تنتقل لتصبح مؤسسة لتصريف الأعمال المتبقية بالكامل. ونشيد بتفاصيل العمل الجاري في هذا الصدد كما سمعنا من قبل، ونتطلع إلى مقترحات الآلية.

السيدة ديم لاباي (فرنسا) (تكلَّمت بالفرنسية): أشكر الرئيسة غاتي سانتانا على عرضها التقرير السنوي الحادي عشر للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين (انظر A/78/257).

تؤيد فرنسا النهج الذي اعتمدته الرئيسة والمدعي العام اللذان يكرسان جهودهما لاستكمال المحاكمات، وإلقاء القبض على الهاربين الذين أصدرت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا لوائح اتهام بحقهم، وتقديم المساعدة إلى السلطات القضائية الوطنية المسؤولة عن محاكمة مقترفي الجرائم الدولية المرتكبة في يوغوسلافيا السابقة وفي رواندا.

وفيما يتعلق بيوغوسلافيا السابقة، يمثل إصدار حكم الاستئناف في قضية ستانيشيتش وسيماتوفيتش في 31 أيار/مايو مرحلة حاسمة في النشاط القضائي للآلية. فهو بالنسبة للضحايا، يُمثِّل انتصارا للعدالة على الإفلات من العقاب، بعد 30 عاما من إنشاء المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

وبالانتقال إلى رواندا، فإن قضاة الدائرة الابتدائية خلصوا في حكمهم المؤرخ 6 حزيران/يونيه إلى أن السيد كابوغا، الذي اعتقلته فرنسا في عام 2020 وسُلّم إلى الآلية، لم يكن لائقاً للمثول أمام المحكمة. وفي 7 آب/أغسطس، دعت دائرة الاستئناف التابعة للآلية إلى وقف الإجراءات إلى أجل غير مسمى وإلى تسوية سريعة لمسألة احتجاز فيليسيان كابوغا قبل المحاكمة. ونُشجِّع الآلية على إيجاد سبل للاستجابة لسعي الضحايا إلى تحقيق الإنصاف.

وتحث فرنسا جميع الدول على التعاون مع الآلية وفقا لالتزاماتها الدولية، وعلى دعمها في أنشطتها من أجل إنصاف الضحايا وتحقيق العدالة والمصالحة. ويتحتم محاكمة الهاربين المتبقين الذين أصدرت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا لوائح اتهام بحقهم. ولا يمكن أن تؤدي وفاة الجناة المزعومين مرتكبي أخطر الجرائم إلى إنصاف الضحايا.

وفي ذلك الصدد، نرحب بإلقاء القبض على فولجانس كايشيما في 24 أيار/مايو، بفضل التعاون بين مكتب المدعي العام وسلطات

جنوب أفريقيا وبلدان أخرى. وإن اعتقاله مثال على التعاون الدولي المتسم بالكفاءة والفعالية في مكافحة الإفلات من العقاب.

ونرحب بالجهود المبذولة لترشيد أنشطة الآلية وتوطيدها. ونشجعها على مواصلة جهودها في المراحل المقبلة من الانتقال من محكمة عاملة إلى مؤسسة لتصريف الأعمال المتبقية بالكامل. ويجب أن تواصل الآلية الاضطلاع بوظائفها المهمة، التي تشمل على وجه الخصوص مساعدة الولايات القضائية الوطنية، وحماية الضحايا والشهود، وإدارة المحفوظات، والإشراف على إنفاذ الأحكام.

وفي ذلك الصدد، ترحب فرنسا بإسهام رئيسة الآلية في تطوير العدالة الجنائية الدولية في سياق اعتماد المبادئ الأخلاقية للقضاة الجنائيين الدوليين في باريس في 15 أيار/مايو، التي سيتم تقديمها في نيويورك في 24تشرين الأول/أكتوبر خلال أسبوع القانون الدولي، بمشاركة السيدة غاتي سانتانا.

وختاماً، إن العمل في إحياء الذكرى ضروري أيضا للمصالحة. بيد أننا نأسف لاستمرار تمجيد مجرمي الحرب، أحيانا بمساعدة السلطات الوطنية والمحلية. ولا يمكن أن تحدث مصالحة دائمة بدون الاعتراف بالجرائم والمسؤوليات؛ وهنا، يكون عمل الآلية حاسما.

الرئيس بالنيابة (تكلَّم بالإنكليزية): استمعنا إلى آخر متكلم في المناقشة بشأن هذا البند من بنود جدول الأعمال. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحيط علماً بالتقرير السنوي الحادي عشر للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين الوارد في الوثيقة A/78/257؟

تقرر ذلك (القرار 506/78).

الرئيس بالنيابة (تكلَّم بالإنكليزية): طُلِب ممارسة حق الرد. وأود تذكير الأعضاء بأنَّ البيانات التي يدلى بها ممارسة لحقِّ الردِّ تقتصر مدتها على 10 دقائق للمداخلة الأولى وخمس دقائق للمداخلة الثانية، وينبغي للوفود أن تُدلي بها من مقاعدها.

أعطي الكلمة الآن لممثلة صربيا.

السيدة بودن (صربيا) (تكلَّمت بالإنكليزية): يود وفد بلدي أن يمارس حق الرد على البيان الذي أدلى به ممثل ألبانيا. وأود أن أذكر بوضوح موقف جمهورية صربيا.

لقد أكملت جمهورية صربيا العديد من الإجراءات التي فرضت فيها جزاءات شديدة على الجرائم المرتكبة في أراضي يوغوسلافيا السابقة، ولا سيما ضد مواطنيها وجميع المواطنين. ولا يزال عدد كبير من الدعاوى والتحقيقات جارياً. وتُبيِّن البيانات المتاحة بوضوح أن صربيا تنفذ سياسة العقاب على جرائم الحرب المرتكبة. ولا يمكن أن تُنسب إلى جمهورية صربيا سياسة إنكار الجرائم أو تمجيدها.

وفيما يتعلق بقضية بيتار يوجيتش وفجيريكا راديتا، التي ذُكِرت، أود أن أكون واضحا وأكرر ما سبق ذكره مراراً، وهو أن الإجراء الذي اتخذته صربيا فيما يتعلق بتلك القضية لا يمثل انتهاكا للالتزامات الدولية لجمهورية صربيا، بل جهدا للتصرف وفقا لقرار مجلس الأمن 1966 (2010).

وبعد انتهاء آخر إجراء أمام الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، نعرب عن توقعاتنا وجهودنا لتحقيق التعاون الفعال بين صربيا والآلية على النحو المنصوص عليه في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

الرئيس بالنيابة (تكلَّم بالإنكليزية): استمعنا إلى المتكلم الوحيد ممارسة لحق الرد.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند 126 من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة 11/40.